

No. 41940

**Qatar
and
Saudi Arabia**

Agreement between the Government of the State of Qatar and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia on air transport services between and beyond their respective territories (with annex). Jeddah, 14 May 2001

Entry into force: 14 May 2001 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 21

Authentic text: Arabic

Registration with the Secretariat of the United Nations: Qatar, 1 November 2005

**Qatar
et
Arabie saoudite**

Accord entre le Gouvernement de l'État du Qatar et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite relatif aux services de transport aérien entre leurs territoires respectifs et au-delà (avec annexe). Djeddah, 14 mai 2001

Entrée en vigueur : 14 mai 2001 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 21

Texte authentique : arabe

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Qatar, 1er novembre 2005

ملحق جدول الطرق

يحق للناقلات المعينة من قبل كل طرف التشغيل على الطرق المحددة في ملحق جدول الطرق بالإتفاقية والموضع كالتالي :-

القسم (١) :

للناقلتين المعينتين من قبل دولة قطر .

نقاط فيما وراء	نقاط في المملكة العربية السعودية	نقطة متوسطة	نقطة المنشأ
نقطة واحدة تحدد في وقت لاحق	جدة ، الرياض والدمام	نقطة واحدة تحدد في وقت لاحق	نقطة في دولة قطر

القسم (٢) :

للناقلة المعينة من قبل المملكة العربية السعودية :

نقاط فيما وراء	نقطة في دولة قطر	نقطة متوسطة	نقطة المنشأ
نقطة واحدة تحدد في وقت لاحق	الدوحة	نقطة واحدة تحدد في وقت لاحق	نقطة في المملكة العربية السعودية

القسم (٣) :

ملاحظات على الطرق التي سيتم بموجبها تشغيل خدمات النقل الجوي بواسطة الناقلتين المعينتين من قبل كل طرف .

١- يجوز للناقلات المعينة بواسطة الطرفين المتعاقدين أن تحدف أي نقطة محددة في جدول الطرق سواء كانت هذه النقطة متوسطة أو فيما وراء في أي من أو جميع رحلاتها .

٢- لا يجوز ممارسة الحرية الخامسة لحقوق الحركة الجوية بين النقاط المتوسطة أو فيما وراء وبين أراضي الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، بين الطرفين، المتعاقدين .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٢١)
تاریخ نفاذ الإتفاقیة

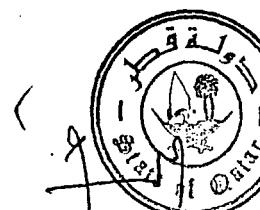
يتم التصديق على هذه الإتفاقية ، وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في بلد كل من
الطرفين المتعاقددين وتصبح الإتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين
الطرفين المتعاقددين بالطرق الدبلوماسية .

حررت هذه الإتفاقية من نسختين أصليتين موقعتين سلمت لكل طرف نسخة للعمل بها .

وقدت هذه الإتفاقية في يوم الاثنين ٢٢ مهر ١٤٢٤ حالي ٢٠٠١ من ٠١٥
من نسختين أصليتين باللغة العربية .

A handwritten signature in black ink, appearing to be "Khalid bin Abdulaziz".
٢٠٠١

عن حکومة
المملكة العربية السعودية



عن حکومة
دولۃ قطر

د. خالد بن عبد الله آل سعود
وزير دولة قطر بالملكه العربيه
شمس الدين طه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٢١)
تاريخ نفاذ الاتفاقية

يتم التصديق على هذه الإتفاقية ، وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح الإتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين موقعتين سلمت لكل طرف نسخة للعمل بها .

وقعت هذه الإتفاقية في يوم الاثنين شهر أبريل العام ٢٠١٤
من تسعين أصليين باللغة العربية .

Al-Hajj
٢٠١٤/٩/٥
من حكومة
المملكة العربية السعودية

الله
عنهما
سلام

علي بن عبد الله الظاهر
وزير دولته فله بالملكية لغيره

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٢٠)
النشاط التجاري

يسمح الطرفاً المتعاقدان للمؤسسة المعينة من قبل كل منهما أن تستقدم و تستبق في إقليم الطرف الآخر الموظفين والأفراد المسئولين من إداريين و فنيين للقيام بمتابعة نشاط خدماتها الجوية وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة العموء بها في الدخول والإقامة والعمل لدى الطرف المتعاقد الآخر .

كـ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٨)
انهاء الاتفاقية

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر في أي وقت بقراره إنتهاء هذه الإتفاقية ، على أن يبلغ هذا الإخطار في نفس الوقت إلى منظمة الطيران المدني الدولي ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الإتفاقية بعد انتهاء اثنى عشر (١٢) شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للإخطار ما لم يتم الإتفاق على سحب هذا الإخطار قبل انتهاء هذه المدة ، وإذا لم يعترض الطرف المتعاقد الآخر باستلامه للإخطار فيعد أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي لهذا الإخطار ،

المادة (١٩)
الملحق

يعتبر ملحق هذه الإتفاقية جزءاً منها وأي إشارة إلى الإتفاقية تعني الإشارة إلى الملحق ، ما لم ينص صراحة على غير ذلك ،

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٦)
التعديلات

- ١ - إذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل أي نصي من نصوص هذه الإتفاقية بما في ذلك جدول الطرق الملحق بها ، فعليه أن يطلب إجراء مشاورات وفقاً لأحكام المادة الثانية عشرة من هذه الإتفاقية ويمكن أن تتم تلك المشاورات عن طريق تبادل الإتصالات .
- ٢ - إذا كان التعديل متعلقاً بأحكام الإتفاقية وليس في جدول الطرق الملحق بها ، فيجب أن تتم الموافقة عليه من جانب كل من الطرفين المتعاقدين وفقاً للإجراءات القانونية المتبعه في كل منهما ، ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بين كل من الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .
- ٣ - إذا اقتصر التعديل على الأحكام الواردة في جدول الطرق الملحق بهذه الإتفاقية فيتم الإتفاق عليه بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين ، ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ موافقة سلطات الطيران المشار إليها أعلاه .

المادة (١٧)
التسجيل لدى منظمة الطيران المدني الدولي

تسجل هذه الإتفاقية وأى تعديلات تدخل عليها لدى منظمة الطيران المدني الدولي .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٥)
المعاهدات المتعددة الأطراف

في حالة إبرام معايدة أو اتفاقية متعددة الأطراف تتعلق بالنقل الجوي ويكون الطرفان المتعاقدان منضمين إليها . فإنه يجب تعديل هذه الاتفاقية لتطابق أحكام تلك المعايدة أو الإتفاقية المذكورة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- وعلى كل طرف متعاقد أن يأخذ بمحمل الجد كل طلب يقدم إليه من الطرف المتعاقد الآخر باتخاذ احتياطات أمنية خاصة لمواجهة تهديد مرتفع .
- ٥ - يلتزم الطرفان المتعاقدان عند وقوع حادث أو تهديد بالاستيلاء غير المشروع على طائرةمدنية أو أعمال أخرى غير مشروعة ضد سلامة الطائرة أو الركاب أو الملاحين أو المطارات أو المرافق الملاحية بتقديم المساعدة لكل منهما ، وذلك بتسهيل جميع الإتصالات والإجراءات الأخرى بهدف إنهاء هذا الحادث أو التهديد فوراً وبسلام .
- ٦ - يجب على كل طرف متعاقد اتخاذ الإجراءات العملية لضمان سلامة الطائرة المعرضة لأعمال غير مشروعة أو الاستيلاء غير المشروع ، وذلك عند هبوطها في إقليمه مع إبقاء الطائرة جاثمة على الأرض ما لم يكن من الضروري إقلاعها للمحافظة على حياة الركاب ، على أن تتخذ مثل هذه الإجراءات طبقاً لمبدأ المشاورات الثنائية .
- ٧ - إذا واجهت أحد الطرفين المتعاقدين مشكلات تتعلق بأحكام أمن الطيران المدني البينة في الفقرات السابقة من هذه المادة فيجب على سلطات الطيران المدني أن تطلب مشاورات عاجلة مع سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الآخر .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٤)
أمن الطيران

- ١ - طبقاً للالتزامات الطرفين المتعاقدين وحقوقهما بموجب القانون الدولي ، يؤكد الطرفان أن إلتزامهما بحماية أمن الطيران المدني - في علاقتهما المتبادلة - من أشكال التدخل غير القانوني يمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه الإتفاقية .
- ٢ - يقدم الطرف المتعاقد عند طلب الطرف المتعاقد الآخر جميع المساعدات الازمة لمنع عمليات الإستيلاء غير القانوني على الطائرات وغير ذلك من الإجراءات غير القانونية ضد سلامة الركاب أو أفراد الطاقم أو الطائرة أو المطارات أو مراقب الملاحة الجوية أو أي تهديد آخر موجه إلى أمن الطيران .
- ٣ - يتقييد الطرفان المتعاقدان بالعمل بنود معاهدة الجنح والأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرة الموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر أيلول ١٩٦٣ م ومعاهدة قمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٠ ومعاهدة قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر أيلول ١٩٧١ وأي معاهدة أخرى متعددة الأطراف حول أمن الطيران ملزمة للطرفين المتعاقدين .
- ٤ - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بـالالتزام متعهدي تشغيل شركات الطيران بالمحافظة على الأحكام الخاصة بأمن الطيران المدني المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة عند دخول هذه الطائرات أو خروجها أو أثناء بقائهما فيإقليم الطرف المتعاقد الآخر . وعلى كل من الطرفين المتعاقدين اتخاذ الإجراءات الكافية لحماية هذه الطائرات وتفتيش المسافرين والملاحين والمواد المنقولة والأمتنة والبضائع ومؤن الطائرات قبل وأثناء عملية الصعود أو

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٣)
تسوية المنازعات

- ١ - إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية وملحقها فعليهما أولاً محاولة فضه عن طريق المفاوضات المباشرة ، وإذا تعذر الوصول الى اتفاق فيتم حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية ٠
- ٢ - إذا تعذر على الطرفين المتعاقدين التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات ، جاز لهما الإتفاق على إحالة الخلاف إلى شخص أو هيئة للفصل فيه فإذا لم يتفقا على ذلك ، يعرض النزاع للفصل فيه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين – على هيئة تحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف متعاقد عضواً واحداً منهم ، ويتفق العضوان العينان على هذا الوجه على اختيار العضو الثالث ، وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يعين محكماً خالل ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم أحد الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الآخر مذكرة بالطرق الدبلوماسية يطلب فيها إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم ، ويجب أن يتم تعيين العضو الثالث خلال ستين (٦٠) يوماً أخرى ٠ فإذا تعذر على أي من الطرفين المتعاقدين تعيين العضو الخاص به خلال الفترة المحددة أو إذا لم يتم تعيين العضو الثالث في الفترة المحددة أيضاً فلرئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين القيام بتعيين محكم أو محكمين على حسب ما تقتضيه الحالة ٠ ويجب في مثل هذه الحالة أن يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وأن يرأس هيئة التحكيم ٠
- ٣ - يتلزم الطرفان المتعاقدان بتنفيذ أي قرار يصدر وفقاً للفقرة (٢) في هذه المادة ٠
- ٤ - يتحمل كل طرف مصاريف المحكم الذي يعينه ، أما المحكم الثالث وسكرتارية هيئة التحكيم فيتحملها الطرفان مناصفة ٠

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٢)
المشاورات

- ١ بروح من التعاون الوثيق ، تقوم سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينها من وقت لآخر وذلك بغرض التأكيد من التنفيذ والتقييد بصورة مرضية بأحكام هذه الاتفاقية والجداول الملحقة بها ، كما تشاور أيضاً عند الاقتضاء لإجراء أي تعديل عليها .
- ٢ لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب كتابة الدخول في مشاورات تبدأ خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه الطلب ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على تمديد هذه الفترة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٣ - لا يجوز إتلاف المعدات التي تحملها الطائرات عادة ، وكذلك المواد والمؤن الموجودة على متن الطائرات التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا بعد موافقة السلطات الجمركية في هذا الإقليم ، وفي هذه الحالة يجوز وضع تلك المعدات وهذه المواد والمؤن تحت إشراف السلطات المذكورة إلى أن يعاد تصديرها ، أو إلى أن يتم التصرف فيها وفقاً للوائح الجمركية .

٤ - الرسوم التي يفرضها أي من الطرفين المتعاقدين أو تلك التي يسمح بفرضها على مؤسسة / شركة النقل الجوي المعينة التابعة للطرف المتعاقد الآخر مقابل استخدام المطارات والمساعدات الملاحية التي يمارس رقابته عليها ، يجب ألا تكون أعلى من الرسوم التي تدفع من قبل المؤسسة / شركة النقل الجوي لذلك الطرف المتعاقد الذي يقوم بتشغيل خطوط جوية دولية مماثلة .

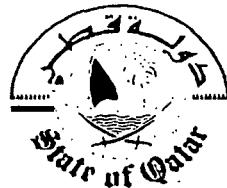
بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١١)
الاعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها

- ١ - تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الفرائض والرسوم المشابهة الأخرى ، طائرات مؤسسات النقل الجوي المعينة من أي من الطرفين المتعاقدين التي تسيرها هذه المؤسسات على الخطوط الجوية الدولية وكذلك المعدات المعاوقة وكميات الوقود وزيوت التشحيم وخزین الطائرات (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) لدى وصولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر بشرط أن تظل هذه المعدات والمؤن على متن الطائرات حتى إعادة تصدیرها أو استخدامها على جزء من الرحلة التي تتم فوق ذلك الإقليم .
- ٢ - تعفى كذلك من الرسوم والفرائض المشار إليها في البند (١) باستثناء الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل الخدمة المقدمة ، المواد الآتية :
- ١-٢ قطع الفيام التي يتم إدخالها في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين لصيانة أو إصلاح الطائرات المستخدمة في خطوط جوية دولية بواسطة مؤسسات / شركات النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢-٢ الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتمويل الطائرات والتابعة لمؤسسات / شركات النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر المستخدمة في خطوط جوية دولية حتى ولو تم استعمالها على جزء من الرحلة التي تتم فوق إقليم الطرف المتعاقد الآخر . ويجوز طلب وضع المواد المشار إليها في البنددين (١-٢) و(٢-٢) تحت إشراف السلطات الجمركية أو رقتها .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١٠)
تحويل فائض الإيرادات

يمنح كل طرف متعاقد مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر لفائض الإيرادات المتحصل عليها في إقليم ذلك الطرف المتعاقد من حمل المسافرين ، والبريد والشحن على أن يتم هذا التحويل وفقاً لأنظمة صرف النقد الأجنبي السائد في الأسواق للدفعتات الجارية يوم التحويل .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٩)
تبادل الإحصائيات

- ١ - تزود سلطات الطيران لأي طرف متعاقد سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر حسب طلب الأخيرة بالمعلومات الدورية أو البيانات الإحصائية حسب الحاجة المعولة لغرض مراجعة الخدمات المتفق عليها المقدمة من قبل الخطوط الجوية المعينة للطرف المتعاقد الأول ، وهذه البيانات تشمل جميع المعلومات المطلوبة لتحديد حجم الحركة المنقولة بواسطة الخطوط الجوية في الخدمات المتفق عليها ،
- ٢ - يحق لسلطات الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين الطلب من الخطوط المعينة تزويد سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر وبناءً على طلبها ، بجميع الدوريات والمعلومات الإحصائية ،

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- ٥ - إذا لم يتم الاتفاق على تعريفة وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة أو إذا قامت إحدى سلطات الطيران خلال المدة المقررة وفقاً للفقرة (٤) من هذه المادة بإخطار سلطات الطيران الأخرى بعدم موافقتها على تعريفة حددت طبقاً لأحكام الفقرة (٢) المذكورة ، وجب على سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين تحديد التعريفة بالاتفاق المشترك بينهما بعد التشاور مع سلطات الطيران التابعة لأي دولة أخرى تعد مشورتها مفيدة لهما .
- ٦ - إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الاتفاق على أية تعريفة تقدم إليها وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة أو تحديد أية تعريفة وفقاً للفقرة (٥) من هذه المادة ، وجب فض النزاع وفقاً لأحكام المادة (١٣) من هذه الإتفاقية .
- ٧ - تظل التعريفة المحددة وفقاً لأحكام هذه المادة سارية المفعول إلى أن يتم تحديد تعريفة جديدة . ومع ذلك لا يجوز أن يمتد العمل بأية تعريفة لأكثر من اثنين عشر شهراً بعد التاريخ المحدد لانتهاء العمل بها .

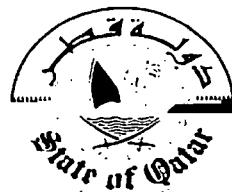
بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٨)
التعريفات

- ١ - تحدد التعريفات التي تتقاضاها المؤسسات التابعة لطرف متعاقد للنقل إلى ومن إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بذلك بما فيها تكلفة التشغيل والربح العقول والتعريفات التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي التابعة للدول الأخرى .
- ٢ - تحدد التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة إن أمكن بالإتفاق مع مؤسسات النقل الجوي المعينة عند كلا الطرفين المتعاقدين بعد التشاور مع مؤسسات / شركات النقل الجوي الأخرى التي تعمل على الطريق كله أو جزء منه ويتم هذا الإتفاق كلما أمكن وفقا لإجراءات الهيئات والمنظمات الدولية .
- ٣ - يجب تقديم التعريفات التي يتم الإتفاق عليها إلى سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين لاعتمادها وذلك قبل الموعد المقترن بدء العمل بها بستين يوما على الأقل ويجوز إنتهاك هذه المدة في الحالات التي تقتضي ذلك بشرط موافقة السلطات المذكورة .
- ٤ - تصدر الموافقة على التعريفات صراحة وفي حالة عدم إعلان أي من سلطات الطيران عن عدم موافقتها خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم التعريفات طبقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة ، تعتبر هذه التعريفات أنها قد اعتمدت . وفي حالة إنتهاك المدة المحددة لتقديم التعريفات طبقاً للفقرة الثالثة يجوز لسلطات الطيران أن تتفق على تقليل المدة التي يلزم فيها الإخطار

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٧)
الموافقة على جداول الرحلات

تقديم شركات الطيران المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقددين لسلطات الطيران إلى الطرف المتعاقد الآخر جداول الرحلات متضمنة طراز الطائرات التي سيتم استخدامها للموافقة عليها وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من بدء تسيير الخدمات على الطرق المحددة . وينطبق ذلك أيضاً على أية تغييرات لاحقة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(المادة ٦)

المبادئ التي تحكم تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ينبع أن يتوافر لشركة الطيران المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين فرصاً عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بين إقليميهما .
- على شركة الطيران المعينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين أن تأخذ في اعتبارها أثناء تشغيلها للخدمات المتفق عليها ، صالح شركة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر بما لا يؤثر - دون وجه حق - على الخدمات التي تقدمها شركة الطيران الأخرى على نفس الطريق أو جزء منه .
- ينبع أن ترتبط الخدمات المتفق عليها التي تقدمها شركة الطيران المعينة من الطرفين المتعاقدين ارتباطاً وثيقاً باحتياجات النقل العام على الطرق المحددة وأن يكون الهدف الرئيسي لها توفير سعة ، بمعامل حمولة معقول ، يتناسب والإحتياجات الراهنة المتوقعة بصورة معقولة لنقل الركاب والبضائع بما في ذلك البريد الناشيء من أو المنتهي إلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين شركة الطيران . وإن تأمين نقل الركاب والبضائع بما في ذلك البريد الذي يتم حمله من وإنزاله إلى نقاط على الطرق المحددة في أقاليم دول أخرى غير تلك التي عينت شركة الطيران ينبع أن يتم وفقاً للمبادئ العامة التي تقضي بتناسب السعة مع :
 - متطلبات الحركة من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين شركة الطيران .
 - متطلبات الحركة للمنطقة التي تمر من خلالها الخدمات المتفق عليها ، بعد الأخذ في الاعتبار خدمات النقل الأخرى لشركات الطيران التابعة للدول التي تشملها المنطقة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٥)
تطبيق القوانين والأنظمة

- ١ - تسرى قوانين ولوائح كل من الطرفين المتعاقدين المتعلقة بوصول وسفر الركاب وأطقم الطائرات والبضائع إلى إقليمه ومنه ، وبصفة خاصة اللوائح المتعلقة بجوازات السفر والجمارك والنقد المتداول والإجراءات الطبية وإجراءات الحجر الصحي / على ما يفدي إلى إقليم الطرف المتعاقد أو يغادره من ركاب وأطقم طائرات وبضائع بوساطة طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ - تسرى قوانين ولوائح كل من الطرفين المتعاقدين على ملاحة وتشغيل طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد عند دخولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو بقائها فيه أو مغادرتها أو عبور أجوانه ،
- ٣ - للسلطات المختصة عند الطرف المتعاقد أن تقتضي ، بدون أن تسبب تأخيراً غير معقول طائرات الطرف المتعاقد الآخر عند هبوطها أو مغادرتها كما أن لها فحص الشهادات والمستندات الأخرى المنصوص عليها في هذه الإتفاقية ،

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٤)
إلغاء أو وقف العمل بترخيص التشغيل

- ١ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدین بحق إلغاء ترخيص التشغيل أو وقف شركة الطيران المعينة من قبل الطرف الآخر من ممارسة الحقوق المحددة في المادة الثانية من هذه الإتفاقية أو فرض ما يراه ضرورياً من شروط على ممارسة هذه الحقوق وذلك :
- أ - في أية حالة لا يقنع فيها بأن جزءاً منهاً من ملكية هذه الشركة وإدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها أو في يد رعاياه ، أو
 - ب - في حالة إخفاق الشركة المذكورة في التقيد بالقوانين أو الأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر الذي منح هذه الحقوق ، أو
 - ج - في حالة عدم قيام الشركة بالتشغيل طبقاً للشروط المقررة في هذه الإتفاقية .
- ٢ - لا يتم الإلغاء أو الوقف أو فرض الشروط المنوه عنها في الفقرة (١) من هذه المادة إلا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر ما لم يكن من الضروري القيام بذلك فوراً للحيلولة دون الإستمرار في مخالفة القوانين والأنظمة .
- ٣ - لا يجوز الساس بحقوق الطرف المتعاقد الآخر المبينة في المادة (١٢) من هذه الإتفاقية في حالة اتخاذ أحد الطرفين المتعاقدين للإجراءات الواردة أعلاه .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٦ - يحق لكل طرف من الطرفين المتعاقددين تغيير مؤسسته أو شركته المعينة بمؤسسة أو شركة أخرى على أن يتمأخذ موافقة سلطة طيران الطرف الآخر كتابة على ذلك التغيير ، وتنتمي المؤسسة أو الشركة المعينة الجديدة بنفس الحقوق المنوحة للمؤسسة أو الشركة التي حلت محلها وتحمل نفس القزاماتها .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٣)
تعيين شركات الطيران

- ١ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين أن يعين ناقلة طيران واحدة أو ناقلتين لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة ، ويخطر الطرف المتعاقد الطرف الآخر بذلك كتابة .
- ٢ - مع مراعاة أحكام الفقرتين (٣) و(٤) من هذه المادة ، على الطرف المتعاقد الآخر فور تسلمه لهذا الإخطار منح شركة الطيران المعينة تراخيص التشغيل اللازمة دون تأخير.
- ٣ - يجوز لسلطات الطيران لدى أي من الطرفين المتعاقدين أن تطلب من المؤسسة أو الشركة المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر إثبات استيفائها للشروط المحددة في القوانين والأنظمة التي تطبقها هذه السلطات عادة وبطريقة مقبولة على استثمار الخدمات الجوية الدولية وفقاً لأحكام المعاهدة .
- ٤ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في رفض منح تراخيص التشغيل المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة أو فرض ما يراه ضرورياً من شروط على ممارسة المؤسسة أو الشركة المعينة للحقوق المحددة في المادة الثانية من هذه الإتفاقية وذلك في أية حالة لا يقنع فيها هذا الطرف المتعاقد بأن جزءاً مهماً من ملكية هذه المؤسسة أو الشركة وإدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها أو في يد رعاياه .
- ٥ - يجوز للشركة المعينة المرخص لها على هذا النحو ، البدء في أي وقت بتشغيل الخدمات المتفق عليها شريطة أن تكون قد وضعت تعريفة وفقاً لأحكام المادة الثامنة من هذه الإتفاقية ولأن تكمن هذه التعريفة قد أصبحت نافذة بالنسبة لتلك الخدمة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- و - يكون لعبارة "السعة" بالنسبة لأي طائرة هي ، السعة المحققة للإيراد والمتحدة لهذه الطائرة على الطريق أو على قطاع منه وبالنسبة إلى الخدمة المتفق عليها سعة الطائرة المستخدمة على هذه الخدمة مضروبة في عدد مرات تشغيل هذه الطائرة في فترة معينة على طريق معين أو قطاع منه .
- ز - تعني عبارة "التعريفة" الأسعار التي ينبعى دفعها لنقل الركاب والبضائع والشروط التي تخضع لها هذه الأسعار بما في ذلك الأسعار والشروط التي تتعلق بالوكالة وغيرها من الخدمات المساعدة ويستثنى منها أجور نقل البريد .
- ح - تعنى عبارة "جدول الطرق" جدول الطرق الملحق بهذه الإتفاقية وأية تعديلات تدخل عليه حسب ما يتفق عليه وفقاً لأحكام المادة (١٦) من هذه الإتفاقية ، ويشكل جدول الطريق، حيث لا يتيحزا وزر هذه الإتفاقية .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (٢)
منح الحقوق

- ١ - يمنحك كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بغية إقامة واستثمار الخدمات الجوية الدولية المنتظمة على الطرق المحددة في جداول الطرق الملحة بهذه الاتفاقية ، ويطلق على هذه الخدمات والطرق فيما يأتي بعد ”الخدمات المتفق عليها“ و ”الطرق المحددة“ على التوالي ، وتتمتع شركة الطيران العينة من جانب كل من الطرفين المتعاقدين ، أثناء تشغيلها للخدمة المتفق عليها على طريق محدد بالحقوق التالية :
- أ - الطيران بدون هبوط عبرإقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - التوقف في الإقليم المذكور لأغراض غير تجارية .
 - ج - أخذ وإنزال الركاب والبضائع والبريد في أي نقطة على الطرق المحددة وفقا للأحكام الواردة في جداول الطرق الملحة بهذه الاتفاقية .
- ٢ - ليس في نص الفقرة الأولى من هذه المادة ما يخول شركة الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن تأخذ من إقليم الطرف المتعاقد الآخر الركاب أو البضائع أو البريد مقابل بدل أو أجر إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة (١)
تعريفات

لأغراض هذه الإتفاقية ، وما لم يقتض النص خلاف ذلك :

- أ - تعني عبارة " المعاهدة " معااهدة الطيران المدني الدولي التي عرضت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ م وتشمل أي ملحق يعتمد استناداً إلى المادة (٩٠) من تلك المعاهدة وأي تعديل يدخل على الملاحق أو المعاهدة بموجب المادتين (٩٠) و (٩٤) منها ، شريطة أن تكون تلك الملاحق والتعديلات قد أصبحت نافذة الفعول أو تم التصديق عليها من قبل كل من الطرفين المتعاقددين .
- ب - عبارة " سلطات الطيران " تعني بالنسبة لدولة قطر ، وزير المواصلات والنقل أو أي شخص أو هيئة يழهدي إليها القيام بوظائف مماثلة ، وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية ، رئاسة الطيران المدني و/أو أي شخص أو هيئة مخولة لاراء أي عمل يمارس حالياً من قبل الرئاسة المشار إليها أو أعمال مشابهة .
- ج - تعني عبارة " شركة الطيران العينة " شركة / مؤسسة الطيران التي يكون قد جرى تعيينها ورخص لها بموجب المادة الثالثة من هذه الإتفاقية .
- د - عبارة " إقليم " بالنسبة لطرف متعاقد تعني المناطق الأرضية والمياه الإقليمية المجاورة لها تحت سيادة وسلطة أو إدارة الطرف المتعاقد وذلك وفقاً للمادة " ٢ " من المعاهدة .
- ه - يكون لعبارات " خدمة جوية " و " خدمة جوية دولية " و " شركة طيران " و " الهبوط لأغراض غير تجارية " المعاني المحددة لكل منها في المادة السادسة والتسعين من المعاهدة .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية بين

حكومة دولة قطر وحكومة المملكة العربية السعودية
بشأن خدمات النقل الجوي بين إقليميهما وما وراءهما

إن حكومة دولة قطر وحكومة المملكة العربية السعودية بوصفهما طرفين في معايدة الطيران المدني الدولي التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ م

ورغبة منهما في عقد اتفاقية متتممة لالمعاهدة المذكورة بغية إقامة خدمات جوية بين إقليميهما وما وراءهما ،
قد اتفقنا على ما يلي :

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية
بين

حكومة دولة قطر
وحكومة
المملكة العربية السعودية

بشأن خدمات النقل الجوي
بين إقليميهما وما وراء إعهما

[TRANSLATION -- TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA ON
AIR TRANSPORT SERVICES BETWEEN AND BEYOND THEIR RE-
SPECTIVE TERRITORIES

The Government of the State of Qatar and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia, being parties to the Convention on International Civil Aviation opened for signature at Chicago on 7 December 1944;

Desiring to conclude an Agreement, supplementary to the said Convention, for the purpose of establishing air services between and beyond their respective territories,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

- (a) The term "the Convention" means the Convention on International Civil Aviation opened for signature at Chicago on 7 December 1944, and includes any Annex adopted under Article 90 of that Convention and any amendment to the Annexes or the Convention under Articles 90 and 94 thereof in so far as those Annexes and amendments have become effective for or have been ratified by both Contracting Parties;
- (b) The term "aeronautical authorities" means in the case of the State of Qatar, the Minister of Communications and Transport or any person or body authorized to perform similar functions, and in the case of the Kingdom of Saudi Arabia, the Presidency of Civil Aviation and/or any person or body authorized to perform any function at present exercised by the said Presidency or similar functions;
- (c) The term "designated airline" means any airline/air carrier that has been designated and duly authorized in accordance with Article 3 of this Agreement;
- (d) The term "territory", with reference to a Contracting Party, means the land areas and territorial waters adjacent thereto under the sovereignty, jurisdiction and administration of that Contracting Party, in accordance with Article 2 of the Convention;
- (e) The terms "air service", "international air service", "airline" and "stop for non-traffic purposes" have the meaning laid down in Article 96 of the Convention;
- (f) The term "capacity", with reference to any aircraft, means the certified lawful carrying capacity of that aircraft operating on a particular route or part thereof, and with reference to an agreed service, the capacity of the aircraft used on that service multiplied by the number of times the aircraft operates in a specified period on a specified route or part thereof;
- (g) The term "tariff" means the prices to be charged for the carriage of passengers and cargo (excluding mail) and the conditions that govern those prices, including prices and conditions relating to agency services and other ancillary services;

(h) The term "Route Schedule" means the Route Schedule appended to this Agreement as its Annex and any amendments made thereto by mutual agreement in accordance with the provisions of Article 16 of this Agreement. The Route Schedule constitutes an integral part of this Agreement.

Article 2. Grant of rights

1. Each Contracting Party shall grant to the other Contracting Party the rights laid down in this Agreement for the purpose of establishing and operating regular international air services on the routes specified in the Route Schedule appended to this Agreement as its Annex. Those services and routes shall hereinafter be referred to as "the agreed services" and "the specified routes" respectively. Designated airlines belonging to each of the two Contracting Parties shall, while operating the agreed services on the specified routes, enjoy the rights:

- (a) To fly across the other Contracting Party's territory without landing;
- (b) To land in its territory for non-traffic purposes;
- (c) To take on and discharge passengers, cargo and mail at any point on the specified routes in accordance with the terms and conditions laid down in the Route Schedule appended to this Agreement as its Annex.

2. Nothing in paragraph 1 of this Article shall be deemed to confer on any designated airline of either Contracting Party the right to take on in the territory of the other Contracting Party passengers, cargo or mail carried for remuneration or hire to another point within the territory of that other Contracting Party.

Article 3. Designation of airlines

1. Each Contracting Party shall have the right to designate in writing to the other Contracting Party one or two airlines for the purpose of operating the agreed services on the specified routes.

2. On receipt of such designation, the other Contracting Party shall, subject to the provisions of paragraphs 3 and 4 of this Article, without delay grant to the designated airline the necessary operating authorization.

3. The aeronautical authorities of one Contracting Party may require an airline or air carrier designated by the other Contracting Party to furnish proof that it is qualified to fulfil the conditions prescribed under the laws and regulations normally and reasonably applied by such authorities to the operation of international air services in conformity with the provisions of the Convention.

4. Either Contracting Party shall have the right to refuse to grant the operating authorization referred to in paragraph 2 of this Article or to impose such conditions as it may deem necessary on the exercise by the designated airline or air carrier of the rights specified in Article 2 of this Agreement in any case where that Contracting Party is not satisfied that such airline or air carrier is substantially owned and effectively managed by the Contracting Party by which it was designated, or by nationals of that Party.

5. When an airline has been so designated and authorized it may begin at any time to operate the agreed services, provided that airline has filed a tariff in accordance with the provisions of Article 8 of this Agreement, and that tariff has come into force with respect to that service.

6. Either Contracting Party shall have the right to replace an airline or air carrier it has designated by another airline or air carrier, provided it obtains the consent in writing of the aeronautical authorities of the other Party to such replacement. The newly designated airline or air carrier shall have the same rights and be subject to the same obligations as the airline or air carrier which it replaces.

Article 4. Revocation or suspension of operating authorization

1. Either Contracting Party shall have the right to revoke an operating authorization or to suspend the exercise of the rights specified in Article 2 of this Agreement by an airline designated by the other Contracting Party, or to impose such conditions as it may deem necessary on the exercise of those rights:

(a) In any case where it is not satisfied that the airline is substantially owned and effectively managed by the Contracting Party by which it was designated, or by nationals of that Party, or

(b) In case of failure by that airline to comply with the applicable laws or regulations of the Contracting Party granting the rights, or

(c) In case the airline fails to operate in accordance with the conditions prescribed under this Agreement.

2. Unless immediate revocation, suspension or imposition of the conditions referred to in paragraph 1 of this Article is necessary to avoid further infringements of laws and regulations, such action shall be taken only after consultations with the other Contracting Party.

3. The rights of the other Contracting Party set forth in Article 13 of this Agreement shall not be affected in case one of the Contracting Parties takes the measures set forth above.

Article 5. Application of laws and regulations

1. The laws and regulations of each Contracting Party governing entry into and departure from its territory of passengers, crew and cargo, and in particular its regulations governing passports, customs, currency, health measures and quarantine measures, shall apply to passengers, crew and cargo arriving in its territory aboard aircraft of the airline or air carrier designated by the other Contracting Party.

2. The laws and regulations of each Contracting Party shall apply to the navigation and operation of aircraft of the airline designated by one Contracting Party upon entering, while within, when leaving or while in transit through the airspace of the other Contracting Party.

3. The competent authorities of one Contracting Party may inspect, without causing unreasonable delay, aircraft of the other Contracting Party upon their arrival or departure, and they may also examine certificates and other documents referred to in this Agreement.

Article 6. Principles governing the operation of agreed services

1. The designated airlines of the Contracting Parties shall have fair and equal opportunities to operate the agreed services on the specified routes between their territories.

2. In operating the agreed services the designated airline of each Contracting Party shall take into account the interests of the designated airline of the other Contracting Party so as not to affect unduly the services which the latter provides on the same route or any part thereof.

3. The agreed services provided by the designated airlines of the Contracting Parties shall be closely correlated with the needs of public transport on the specified routes. Their primary objective shall be the provision, at a reasonable load factor, of capacity commensurate with the current and reasonably anticipated requirements for the carriage of passengers and cargo, including mail, coming from or destined for the territory of the Contracting Party which has designated the airline. The carriage of passengers and cargo, including mail, taken up or discharged at points on the specified routes within the territory of third States other than those that have designated the airlines shall be performed in accordance with the general principles requiring capacity to be related to:

- (a) The traffic demand from and to the territory of the Contracting Party designating the airline;
- (b) The traffic demand existing in the area through which the agreed services pass, after taking account of other transport services provided by airlines of the States of which that area consists;
- (c) The requirements of through airline operations.

Article 7. Approval of flight schedules

The airlines designated by each of the Contracting Parties shall submit its flight schedules, indicating the type of aircraft to be used, to the aeronautical authorities of the other Contracting Party for approval at least thirty (30) days prior to the beginning of the operation of services on the specified routes. The same requirement shall apply to any changes introduced by the airlines.

Article 8. Tariffs

1. The tariffs to be charged by airlines of one Contracting Party for carriage to and from the territory of the other Contracting Party shall be established at reasonable levels, due regard being paid to all relevant factors, including cost of operation, reasonable profit, and the tariffs of the airlines of other States.

2. The tariffs referred to in paragraph 1 of this Article shall be established, if possible, by agreement with the airlines designated by the Contracting Parties after consultation

with other airlines/air carriers operating on the same route or part thereof. Such agreement shall be reached, in so far as possible, in accordance with the procedures of international bodies and organizations.

3. Agreed tariffs shall be submitted to the aeronautical authorities of the Contracting Parties for approval not less than sixty (60) days, or such shorter period as circumstances may require, subject to the consent of the said authorities, before the proposed date of their introduction.

4. Formal approval of tariffs shall be issued by the aeronautical authorities, but where the aeronautical authorities of either Contracting Party have not given notice of disapproval within thirty (30) days following the date of submission of the tariffs in accordance with paragraph 3 of this Article, the said tariffs shall be deemed to have been approved. Where the time limit for the submission of tariffs has been shortened in accordance with the provisions of paragraph 3 of this Article, the aeronautical authorities may consent to a reduction in the period within which notice of disapproval must be given to less than thirty (30) days.

5. Where agreement on a tariff has not been reached in accordance with paragraph 2 of this Article, or where the aeronautical authorities of either Contracting Party have, within the period of time determined in accordance with paragraph 4 of this Article, given notice to the aeronautical authorities of the other Contracting Party of their disapproval of a tariff established in accordance with the provisions of the said paragraph 2, the aeronautical authorities of both Contracting Parties shall establish the tariff by mutual agreement after consultation with the aeronautical authorities of any other State which they may deem it expedient to consult.

6. Where the aeronautical authorities are unable to agree on any tariff submitted to them in accordance with paragraph 3 of this Article, or to establish any tariff in accordance with paragraph 5 of this Article, the dispute shall be settled in accordance with the provisions of Article 13 of this Agreement.

7. Every tariff established in accordance with the provisions of this Article shall remain in force until a new tariff has been established. However, no tariff shall remain in force for more than twelve months after its scheduled expiry date.

Article 9. Exchange of statistics

1. The aeronautical authorities of either Contracting Party shall supply to the aeronautical authorities of the other Contracting Party, at their request, such periodic or other statistical data as may be reasonably required for the purpose of reviewing the agreed services provided by the designated airlines of the first Contracting Party. Such data shall include all information required to determine the volume of traffic carried by those airlines in operating the agreed services.

2. The aeronautical authorities of either Contracting Party may require the designated airlines to supply the aeronautical authorities of the other Contracting Party, at their request, with all periodical or other statistical information.

Article 10. Transfer of earnings

Each Contracting Party shall grant to the airlines designated by the other Contracting Party the right freely to remit to its head office the excess over expenditure of receipts earned in the territory of the first Contracting Party from the carriage of passengers, mail and cargo, subject to the condition that such remittance shall be in accordance with market foreign exchange regulations in effect on the day of remittance.

Article 11. Exemption from customs duties and other charges

1. Aircraft operated by designated airlines of either Contracting Party on international routes, as well as their regular equipment, supplies of fuel, lubricants and aircraft stores (including food, beverages and tobacco), shall be exempted from all customs duties, inspection fees and other similar charges on arriving in the territory of the other Contracting Party, provided such equipment and supplies remain on board the aircraft until such time as they are re-exported or are used in the course of flights over that territory.

2. There shall also be exempt from the fees and charges referred to in paragraph 1 of this Article, with the exception of charges based on the cost of the service provided:

2.1 Spare parts introduced into the territory of one Contracting Party for the maintenance or repair of aircraft engaged in international air services of a designated airline or air carrier of the other Contracting Party;

2.2 Fuel and lubricants for the use of aircraft engaged in an international air service of a designated airline of either Contracting Party, even when those supplies are to be used on the part of the journey performed over the territory of the other Contracting Party. Materials referred to in subparagraphs 2.1 and 2.2 of this Article may be required to be kept under Customs supervision or control.

3. The regular airborne equipment, materials and supplies carried on board aircraft of either Contracting Party may be unloaded in the territory of the other Contracting Party only with the approval of the customs authorities in that territory. In such case, the equipment, materials and supplies may be placed under the supervision of the said authorities until such time as they are re-exported or otherwise disposed of in accordance with customs regulations.

4. The charges levied or that may be levied by either Contracting Party for the use of airports and other aviation facilities under its control by the designated airline/air carrier of the other Contracting Party shall not be higher than those levied on an airline/air carrier of the first Contracting Party operating similar international air services.

Article 12. Consultations

1. In a spirit of close cooperation, the aeronautical authorities of the Contracting Parties shall engage in consultation from time to time with a view to ensuring the implementation of and satisfactory compliance with the provisions of this Agreement and the appended Route Schedule. They shall also engage in consultation as necessary to implement any amendments thereto.

2. Either Contracting Party may request in writing the initiation of consultations to begin within a period of sixty (60) days following the date of receipt of any such request, unless the Contracting Parties agree that the period shall be extended.

Article 13. Settlement of disputes

1. If any dispute arises between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement or its annexes, they shall, in the first place, endeavour to settle it by direct negotiations. If they fail to reach agreement, the dispute shall be settled through the diplomatic channel.

2. If the Contracting Parties fail to reach a settlement of the dispute by negotiation, it may be referred by them to such person or body as they may agree on. Failing such agreement, at the request of a Contracting Party, the dispute shall be submitted to a tribunal of three arbitrators. Each Contracting Party shall appoint one member of the tribunal, and the two members so appointed shall select the third member by mutual agreement. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within sixty (60) days after the date of the receipt by one Contracting Party, through the diplomatic channel, of a note from the other Contracting Party requesting the referral of the dispute to an arbitral tribunal. The third member of the tribunal shall be appointed within a further period of sixty (60) days. If either Contracting Party fails to appoint an arbitrator within the specified time limit, or if the third member of the tribunal has not been appointed within the specified time limit, a Contracting Party may request the President of the Council of the International Civil Aviation Organization to appoint an arbitrator or arbitrators, as the case may be. In such case, the third arbitrator shall be a national of a third State, and he shall act as president of the tribunal.

3. Any decision issued in accordance with paragraph 2 of this Article shall be binding on the Contracting Parties.

4. Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator appointed by it. The cost of the third arbitrator and the secretariat of the arbitral tribunal shall be shared equally by the Contracting Parties.

Article 14. Aviation security

I. Consistent with their rights and obligations under international law, the Contracting Parties reaffirm that their obligation to each other to protect the security of civil aviation against acts of unlawful interference forms an integral part of this Agreement.

2. The Contracting Parties shall provide upon request all necessary assistance to each other to prevent acts of unlawful seizure of aircraft and other unlawful acts against the safety of such aircraft, their passengers and crew, airports and air navigation facilities, and any other threat to aviation security.

3. The Contracting Parties shall act in conformity with the provisions of the Convention on Offences and Certain Other Acts Committed on Board Aircraft, signed at Tokyo on 14 September 1963, the Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, signed at The Hague on 16 December 1970 and the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, signed at Montreal on 23 September 1971,

and any other multilateral convention on aviation security that is binding on the Contracting Parties.

4. Each Contracting Party shall require operators of aircraft to observe the aviation security provisions referred to in paragraph 3 of this Article upon the entry of such aircraft into or departure from or during their sojourn within the territory of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall ensure that adequate measures are taken to protect the aircraft and to inspect passengers, crew, carry-on items, baggage, cargo and aircraft stores prior to and during boarding or loading. Each Contracting Party shall also give sympathetic consideration to any request from the other Contracting Party for special security measures to meet a particular threat.

5. When an incident or threat of an incident of unlawful seizure of civil aircraft or other unlawful acts against the safety of such aircraft, their passengers and crew, airports or air navigation facilities occurs, the Contracting Parties shall assist each other by facilitating communications and other measures intended to terminate rapidly and safely such incident or threat thereof.

6. Each Contracting Party shall take measures, as it may find practicable, to ensure the safety of an aircraft subjected to an act of unlawful seizure or other unlawful acts which is on the ground in its territory by detaining it on the ground unless its departure is necessary in order to protect the lives of its passengers. Such measures shall be taken on the basis of mutual consultations.

7. If one of the Contracting Parties is confronted with problems relating to the civil aviation security provisions set forth in the preceding paragraphs of this Article, its aeronautical authorities shall request immediate consultations with the aeronautical authorities of the other Contracting Party.

Article 15. Multilateral agreements

In the event of a multilateral air transport convention or agreement accepted by the Contracting Parties entering into force, this Agreement shall be amended to conform to the provisions of such convention or agreement.

Article 16. Amendments

1. If either of the Contracting Parties wishes to amend any provision of this Agreement, including the Route Schedule appended hereto, it shall request consultations in accordance with the provisions of Article 12 of this Agreement. Such consultations may begin with an exchange of communications.

2. If the amendment concerns the provisions of this Agreement and not the Route Schedule appended hereto, it shall be approved by each Contracting Party in accordance with its legal procedures and shall enter into force from the date at which the Contracting Parties have exchanged the instruments of ratification through the diplomatic channel.

3. If the amendment concerns only the provisions of the Route Schedule appended to this Agreement as its Annex, it shall be agreed upon between the aeronautical authorities

of the Contracting Parties and shall enter into force from the date at which the said aeronautical authorities have so agreed.

Article 17. Registration with the International Civil Aviation Organization

This Agreement and any amendments thereto shall be registered with the International Civil Aviation Organization.

Article 18. Termination

Either Contracting Party may at any time give notice to the other Contracting Party of its decision to terminate this Agreement. Such notice shall simultaneously be communicated to the International Civil Aviation Organization. In such case, this Agreement shall terminate twelve (12) months after the date of receipt of the notice by the other Contracting Party, unless the notice to terminate is withdrawn by agreement before the expiry of that period. In the absence of acknowledgement of receipt by the other Contracting Party, notice shall be deemed to have been received fourteen (14) days after the receipt of the notice by the International Civil Aviation Organization.

Article 19. Annex

The Annex to this Agreement shall constitute an integral part thereof, and any reference to the Agreement shall also mean a reference to the Annex, except where expressly otherwise stated.

Article 20. Commercial activity

Each Contracting Party shall grant to the designated airline of the other Contracting Party the right to bring to and maintain in its territory such employees and administrative, managerial and technical personnel as may be necessary to carry on its air service activities, subject to that Contracting Party's laws and regulations concerning entry, residence and employment.

Article 21. Entry into force

This Agreement shall be ratified in accordance with the legal procedures in effect in the country of each of the Contracting Parties, and shall enter into force on the date of the exchange of the instruments of ratification between the Contracting Parties through the diplomatic channel.

Done at Jeddah on Monday, 20 Safar 1422 AH/14 May 2001 AD in two signed original copies in the Arabic language, one to each Contracting Party.

For the Government of the State of Qatar:

ALI BIN ABDULLAH AL MAHMOUD
Ambassador of the State of Qatar to the Kingdom of Saudi Arabia

For the Government of the Kingdom of Saudi Arabia:

DR. ALI BIN ABDUL RAHMAN AL-KHALAF
President, Civil Aviation

ANNEX

ROUTE SCHEDULE

The air carriers designated by each Contracting Party shall have the right to operate on the routes specified in this Annex to the Agreement, as follows:

Part I.

The two air carriers designated by the State of Qatar:

Points of origin	Intermediate points	Points in the Kingdom of Saudi Arabia	Beyond points
Points in the State of Qatar	One point to be determined in due course	Jeddah, Riyah, Dammam	One point to be determined in due course

Part II.

The air carrier designated by the Kingdom of Saudi Arabia:

Points of origin	Intermediate points	Points in the Kingdom of Qatar	Beyond points
Points in the Kingdom of Saudi Arabia	One point to be determined in due course	Doha	One point to be determined in due course

Part III.

Notes on the routes on which air services may be operated by the air carriers designated by the Contracting Parties.

1. Air carriers designated by the Contracting Parties may discontinue service at any intermediate or beyond point specified in the Route Schedule by any or all their flights.
2. The exercise of fifth freedom traffic rights between intermediate or beyond points and the territory of the other Contracting Party shall be permissible only by agreement on the matter between the Contracting Parties.

[TRANSLATION — TRADUCTIONS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR ET LE
GOUVERNEMENT DU ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE RELATIF
AUX SERVICES DE TRANSPORT AÉRIEN ENTRE LEURS TERRITOIRES
RESPECTIFS ET AU-DELÀ

Le Gouvernement de l'État du Qatar et le Gouvernement du Royaume d'Arabie Saoudite, étant parties à la Convention relative à l'aviation civile internationale, ouverte à la signature à Chicago le 7 décembre 1944;

Désireux de conclure un Accord, supplémentaire à ladite Convention, aux fins d'établir des services de transport aérien entre leurs territoires respectifs et au-delà;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord et à moins que le contexte n'appelle une autre interprétation :

- a) Le terme "la Convention" s'entend de la Convention relative à l'aviation civile internationale, ouverte à la signature à Chicago le 7 décembre 1944 et également de toute annexe adoptée aux termes de l'article 90 de la Convention, ainsi que de tous amendements aux annexes de la Convention adoptés au titre des articles 90 et 94 de la Convention, dans la mesure où lesdits annexes et amendements sont entrés en vigueur ou ont été ratifiés par les deux Parties contractantes;
- b) L'expression "autorités aéronautiques" s'entend, dans le cas de l'État du Qatar, du Ministre des Communications et des Transports ou de toute personne ou tout organe autorisé à exercer des fonctions similaires et, dans le cas du Royaume d'Arabie Saoudite, de la Présidence de l'Aviation civile et/ou de toute personne ou tout organe autorisé à exercer toute fonction actuellement exercée par ladite Présidence ou des fonctions similaires;
- c) L'expression "entreprise désignée" s'entend d'une entreprise de transport aérien qui a été désignée et est dûment autorisée conformément aux dispositions de l'article 3 du présent Accord;
- d) Le terme "territoire", en ce qui concerne une Partie contractante, s'entend des zones terrestres et des eaux territoriales adjacentes auxdites zones terrestres relevant de la souveraineté, de la compétence ou de l'administration de ladite Partie contractante, conformément aux dispositions de l'article 2 de la Convention;
- e) Les expressions "service aérien", "service aérien international", "entreprise de transport aérien" et "escale non commerciale" ont le sens que leur donne l'article 96 de la Convention;
- f) Le terme "capacité", en ce qui concerne un aéronef, s'entend de la capacité d'emport licite certifiée de cet aéronef exploitant une route particulière ou une partie de cette route, et en ce qui concerne un service convenu, de la capacité de l'aéronef assurant ledit service.

multipliée par le nombre de fois où l'aéronef est exploité pendant une période donnée sur une route indiquée ou une partie de cette route.

g) Le terme "tarif" s'entend des prix demandés pour le transport de passagers et du fret (à l'exclusion du courrier) et des conditions qui régissent ces prix, y compris les prix et les conditions liés aux services d'agence et autres services auxiliaires;

h) L'expression "Liste des routes" s'entend de la Liste des routes annexée au présent Accord et de toutes modifications apportées à ladite Liste par accord mutuel conformément aux dispositions de l'article 16 du présent Accord. La Liste des routes fait partie intégrante du présent Accord.

Article 2. Octroi de droits

1. Chaque Partie contractante accorde à l'autre Partie contractante les droits stipulés dans le présent Accord aux fins d'établir et d'exploiter des services réguliers de transport international aérien sur les routes indiquées dans la Liste des routes annexée au présent Accord. Lesdits services et lesdites routes sont ci-après dénommés "les services convenus" et "les routes indiquées" respectivement. L'entreprise désignée de chaque Partie contractante, exploitant des services convenus sur des routes indiquées, bénéficie des droits suivants :

- a) Le droit de survoler le territoire de l'autre Partie contractante sans y faire escale;
- b) Le droit de faire escale sur le territoire de l'autre Partie contractante à des fins non commerciales;
- c) Le droit d'embarquer et de débarquer des passagers, du fret et du courrier à tout point sur les routes indiquées conformément aux conditions stipulées dans la Liste des routes annexée au présent Accord.

2. Aucune disposition du paragraphe 1 du présent article ne sera réputée conférer à l'entreprise désignée de l'une des Parties contractantes le droit d'embarquer, sur le territoire de l'autre Partie contractante, des passagers, des bagages ou du courrier, pour les transporter contre rémunération ou en exécution d'un contrat de louage en un autre point de ce territoire.

Article 3. Désignation des entreprises de transport aérien

1. Chaque Partie contractante a le droit de désigner par écrit à l'autre Partie contractante une ou deux entreprises de transport aérien qui seront chargées d'exploiter les services convenus sur les routes indiquées.

2. Au récé de cette désignation, l'autre Partie contractante doit, sous réserve des dispositions des paragraphes 3 et 4 du présent article, accorder sans délai aux entreprises désignées l'autorisation d'exploitation nécessaire.

3. Les autorités aéronautiques d'une Partie contractante peuvent exiger d'une entreprise désignée par l'autre Partie contractante la preuve qu'elle est en mesure de remplir les conditions prescrites par les lois et règlements que ces autorités appliquent normalement et raisonnablement à l'exploitation des services aériens internationaux, en conformité avec les dispositions de la Convention.

4. Chaque Partie contractante a le droit de refuser d'accorder l'autorisation d'exploitation visée au paragraphe 2 du présent article ou d'imposer les conditions qu'elle juge nécessaires à l'exercice par l'entreprise de transport aérien désignée des droits stipulés à l'article 2 du présent Accord toutes les fois que ladite Partie contractante n'a pas la certitude que ladite entreprise désignée appartient presque en totalité à la Partie contractante qui l'a désignée, ou aux ressortissants de ladite Partie et qu'elle est effectivement gérée par ladite Partie ou ses ressortissants.

5. Lorsqu'une entreprise de transport aérien a été ainsi désignée et habilitée, elle peut commencer à exploiter à tout moment les services convenus, à condition de déposer un tarif conformément aux dispositions de l'article 8 du présent Accord, et que ledit tarif soit entré en vigueur en ce qui concerne ledit service.

6. Chacune des Parties contractantes a le droit de remplacer une entreprise de transport aérien qu'elle a désignée par une autre entreprise de transport aérien, à condition d'obtenir le consentement écrit des autorités aeronautiques de l'autre Partie contractante pour ce remplacement. L'entreprise de transport aérien nouvellement désignée aura les mêmes droits et sera soumise aux mêmes obligations que l'entreprise de transport aérien qu'elle a remplacée.

Article 4. Annulation ou suspension de l'autorisation d'exploitation

1. L'une ou l'autre Partie contractante peut annuler une autorisation d'exploitation ou suspendre l'exercice des droits stipulés à l'article 2 du présent Accord par une entreprise désignée par l'autre Partie contractante, ou imposer les conditions qu'elle peut estimer nécessaires pour l'exercice desdits droits :

- a) dans tous les cas où elle n'a pas la certitude que l'entreprise de transport aérien appartient presque en totalité à la Partie contractante qui l'a désignée, ou à des ressortissants de ladite Partie et est effectivement gérée par ladite Partie contractante ou par ses ressortissants; ou
- b) dans le cas où l'entreprise de transport aérien manque à se conformer aux lois et règlements applicables de la Partie contractante accordant les droits; ou
- c) dans le cas où l'entreprise de transport aérien manque de conformer son exploitation aux conditions prescrites dans le présent Accord.

2. Sauf s'il faut sur-le-champ révoquer ou suspendre les droits ou imposer les conditions mentionnées au paragraphe 1 du présent Accord afin d'empêcher que ne se poursuivent des infractions à la législation et à la réglementation, il n'est fait usage de ce droit qu'après consultation avec l'autre Partie contractante.

3. Les droits de l'autre Partie contractante stipulés à l'article 13 du présent Accord ne sont pas affectés si l'une des Parties contractantes prend les mesures stipulées plus haut.

Article 5. Application des législations et réglementations

1. La législation et la réglementation d'une Partie contractante relatives à l'admission sur son territoire et le départ de ce dernier de passagers, équipage et fret, et en particulier sa réglementation régissant les passeports, les douanes, le change, les mesures sanitaires et

les mesures de quarantaine, s'appliquent aux passagers, équipages et fret arrivant sur son territoire à bord des aéronefs de l'entreprise désignée par l'autre Partie contractante.

2. La législation et la réglementation de chacune des Parties contractantes s'appliquent à la navigation et à l'exploitation d'aéronefs de l'entreprise désignée de l'autre Partie contractante lorsqu'elle entre et séjourne sur le territoire de l'autre Partie contractante, quitte ce territoire ou transite à travers l'espace aérien de l'autre Partie contractante.

3. Les autorités compétentes d'une Partie contractante peuvent inspecter, sans causer de retard déraisonnable, les aéronefs de l'autre Partie contractante à leur arrivée ou à leur départ, et elles peuvent aussi examiner les attestations et autres documents visés dans le présent Accord.

Article 6. Principes régissant l'exploitation des services convenus

1. Les entreprises désignées des Parties contractantes ont la possibilité, dans des conditions d'équité et d'égalité, d'exploiter les services convenus sur les routes indiquées entre leurs territoires.

2. Dans le cadre de l'exploitation des services convenus, l'entreprise désignée de chacune des Parties contractantes tient compte des intérêts de l'entreprise désignée de l'autre Partie contractante afin de ne pas porter indûment préjudice aux services que cette dernière assure sur la totalité ou une partie quelconque de la même route.

3. Les services convenus assurés par les entreprises désignées des Parties contractantes seront étroitement liés aux besoins de transport public sur les routes indiquées. Leur objectif principal consistera à fournir, à un taux de charge raisonnable, une capacité adaptée aux besoins actuels et raisonnablement prévisibles en ce qui concerne le transport des passagers et du fret, y compris le courrier, en provenance ou à destination du territoire de la Partie contractante qui a désigné l'entreprise de transport aérien. Le transport de passagers et de fret, y compris du courrier, embarqués ou débarqués à des points des routes indiquées sur le territoire d'États tiers autres que ceux qui ont désigné les entreprises de transport aérien, s'effectuera conformément au principe général selon lequel la capacité doit être liée :

- a) à la demande de trafic en provenance ou à destination du territoire de la Partie contractante ayant désigné l'entreprise de transport aérien;
- b) à la demande de trafic dans les régions desservies par les services convenus, après avoir tenu compte des autres services de transport assurés par les entreprises de transport aérien des États constitués par ces régions;
- c) aux exigences de l'exploitation économique des services long-courriers.

Article 7. Approbation des horaires de vols

L'entreprise de transport aérien désignée de chacune des Parties contractantes soumet pour approbation aux autorités aéronautiques de l'autre Partie contractante et au plus tard trente (30) jours avant le début des services sur les routes indiquées, leurs horaires de vols, indiquant le type d'aéronefs utilisés. Les mêmes conditions s'appliquent aux modifications introduites par les entreprises de transport aérien.

Article 8. Tarifs

1. Les tarifs devant être appliqués par les entreprises d'une Partie contractante pour le transport à destination et en provenance du territoire de l'autre Partie contractante sont fixés à des taux raisonnables, compte dûment tenu de tous les facteurs pertinents, y compris le coût d'exploitation, un bénéfice raisonnable et les tarifs des entreprises de transport aérien des autres États.

2. Les tarifs visés au paragraphe 1 du présent article sont établis, si possible, par voie d'accord avec les entreprises de transport aérien des Parties contractantes après consultation avec d'autres entreprises de transport aérien exploitant la même route ou une partie de la même route. Ledit accord est réalisé, dans la mesure du possible, conformément aux procédures des organisations et organes internationaux.

3. Les tarifs convenus sont déposés pour approbation par les autorités aéronautiques des Parties contractantes au moins soixante (60) jours (ou un délai plus court si les conditions l'exigent) avant la date envisagée de leur entrée en vigueur, sous réserve du consentement desdites autorités.

4. Les autorités aéronautiques donnent officiellement leur agrément aux tarifs proposés. Si les autorités aéronautiques de l'une ou l'autre Partie contractante ne donnent pas leur agrément dans les trente (30) jours qui suivent la date de proposition des tarifs conformément aux dispositions du paragraphe 3 du présent article, lesdits tarifs sont réputés avoir été agréés. Lorsque le délai prévu pour le dépôt des tarifs a été réduit conformément aux dispositions du paragraphe 3 du présent article, les autorités aéronautiques peuvent convenir de réduire à moins de trente (30) jours les délais dans lesquels l'avis de désaccord doit être donné.

5. Lorsque l'accord sur un tarif n'a pas été conclu conformément aux dispositions du paragraphe 2 du présent article, ou lorsque les autorités aéronautiques d'une Partie contractante ont, dans les délais fixés conformément aux dispositions du paragraphe 4 du présent article, notifié aux autorités aéronautiques de l'autre Partie contractante leur désaccord à l'égard du tarif établi conformément aux dispositions dudit paragraphe 2, les autorités aéronautiques des deux Parties contractantes établissent le tarif par accord mutuel après consultation avec les autorités aéronautiques de tout État tiers qu'elles peuvent juger opportun de consulter.

6. Si les autorités aéronautiques ne peuvent pas s'accorder sur un tarif qui leur est soumis conformément aux dispositions du paragraphe 3 du présent article, ou ne peuvent pas établir un tarif aux conditions fixées par les dispositions du paragraphe 5 du présent article, le différend peut être réglé conformément aux dispositions de l'article 13 du présent Accord.

7. Chaque tarif établi conformément aux dispositions du présent article reste en vigueur tant qu'un nouveau tarif n'a pas été établi. Toutefois, aucun tarif ne doit rester en vigueur pendant plus de douze mois après sa date d'expiration prévue.

Article 9. Échange de statistiques

1. Les autorités aéronautiques d'une Partie contractante fournissent aux autorités aéronautiques de l'autre Partie contractante, sur leur demande, des données ou autres statistiques périodiques comme elles peuvent être raisonnablement exigées aux fins de revoir les services convenus assurés par les entreprises désignées de la première Partie contractante. Lesdites données comprennent toutes les informations nécessaires pour déterminer le volume du trafic assuré par ces entreprises de transport aérien en exploitant les services convenus.

2. Les autorités aéronautiques d'une Partie contractante peuvent exiger que les entreprises désignées fournissent aux autorités aéronautiques de l'autre Partie contractante, sur leur demande, tous les renseignements périodiques ou statistiques.

Article 10. Transfert des recettes

Chaque Partie contractante accorde à l'entreprise désignée de l'autre Partie contractante le droit de transférer librement à son siège les excédents des recettes sur les dépenses réalisées sur le territoire de la première Partie contractante, sur le transport de passagers, du courrier et du fret, à condition que ledit transfert soit conforme à la réglementation de change en vigueur à la date de transfert.

Article 11. Exemption des droits de douane et autres frais

1. Les aéronefs affectés aux services aériens internationaux par les entreprises de transport aérien d'une Partie contractante, de même que leur équipement normal, les carburants et lubrifiants et les provisions de bord (y compris les denrées alimentaires, les boissons et le tabac) sont exempts de tout droit de douane, frais d'inspection et autres droits et taxes à leur arrivée sur le territoire de l'autre Partie contractante, à condition que lesdits équipement, carburants, lubrifiants et provisions de bord y restent jusqu'au moment où ils sont réexportés, utilisés ou consommés sur des vols au-dessus dudit territoire.

2. Sont également exemptés des droits et frais visés au paragraphe 1 du présent article, à l'exception des frais correspondant à une prestation de services :

2.1 Les pièces de rechange introduites sur le territoire d'une Partie contractante et destinées à l'entretien ou à la réparation des aéronefs exploités en service aérien international par une entreprise de transport aérien désignée de l'autre Partie contractante;

2.2 Les carburants et les lubrifiants destinés à être utilisés par des aéronefs exploités en service aérien international par une entreprise désignée d'une Partie contractante, même si ces approvisionnements doivent être utilisés sur la partie du voyage effectué au-dessus du territoire de l'autre Partie contractante. Il peut être exigé que les équipements et approvisionnements mentionnés aux alinéas 2.1 et 2.2 du présent article soient gardés sous la surveillance ou le contrôle des autorités douanières.

3. L'équipement normal de bord, ainsi que les articles et approvisionnements conservés à bord des aéronefs d'une Partie contractante ne peuvent être déchargés sur le territoire de l'autre Partie contractante qu'avec l'assentiment des autorités douanières de ce territoire.

Dans ce cas, ils peuvent être placés sous la surveillance de ces autorités jusqu'à ce qu'ils soient réexportés ou utilisés de toute autre manière conformément à la réglementation douanière.

4. Les redevances perçues ou susceptibles d'être perçues par une Partie contractante pour l'utilisation des aéroports et autres installations de l'aviation placés sous son contrôle par l'entreprise désignée de l'autre Partie contractante ne seront pas plus élevées que celles qui sont perçues sur une entreprise de transport aérien de la première Partie contractante exploitant des services similaires de transport aérien international.

Article 12. Consultations

1. Dans un esprit d'étroite collaboration, les autorités aéronautiques des Parties contractantes se consultent en tant que de besoin afin d'assurer la mise en oeuvre et le respect satisfaisant des dispositions du présent Accord et de la Liste des routes annexée au présent Accord. Elles se concertent également, le cas échéant, pour mettre en oeuvre les modifications apportées à ladite liste.

2. Chaque Partie contractante peut demander, par écrit, la tenue de consultations qui doivent commencer dans les soixante (60) jours suivant la date de réception d'une telle demande, à moins que les Parties contractantes ne conviennent de proroger ce délai.

Article 13. Règlement des différends

1. Si un différend s'élève entre les Parties contractantes au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord ou de ses annexes, les Parties contractantes s'efforcent, en premier lieu, de le régler par voie de négociations directes. Si elles n'y parviennent pas, le différend est réglé par la voie diplomatique.

2. Si les Parties contractantes ne parviennent pas à régler un différend par voie de négociations, elles peuvent convenir de le soumettre à la décision d'une personne ou d'un organisme. Si elles ne s'entendent pas à ce sujet, le différend peut être soumis, à la demande d'une Partie contractante, à la décision d'un tribunal de trois juges. Chaque Partie contractante désigne un membre de ce tribunal et les deux membres ainsi désignés choisissent le troisième membre par consentement mutuel. Chaque Partie contractante procède à la désignation d'un arbitre dans les soixante (60) jours suivant la date de réception, par la voie diplomatique, d'une note de l'autre Partie contractante demandant que le différend soit porté devant un tribunal arbitral. Le troisième membre du tribunal est désigné dans un autre délai de soixante (60) jours. Si l'une ou l'autre Partie contractante ne désigne pas un arbitre dans les délais spécifiés, ou si le troisième membre du tribunal n'est pas désigné dans les limites spécifiées, une Partie contractante peut demander au Président du Conseil de l'Organisation de l'aviation civile internationale de procéder à la désignation d'un arbitre ou des arbitres, le cas échéant. En pareille circonstance, le troisième arbitre doit être ressortissant d'un État tiers, et il fera fonction de président du tribunal.

3. Toute décision émise conformément aux dispositions du paragraphe 2 du présent article a force exécutoire pour les Parties contractantes.

4. Chaque Partie contractante prend à sa charge les frais de l'arbitre désigné par elle. Les frais du troisième arbitre et ceux du secrétariat du tribunal arbitral sont pris en charge à parts égales par les Parties contractantes.

Article 14. Sécurité de l'aviation

1. Conformément aux droits et obligations qu'elles ont contractés en vertu du droit international, les Parties contractantes réaffirment que l'obligation qu'elles ont à l'égard l'une de l'autre de protéger la sécurité de l'aviation civile contre tous actes d'intervention illicites fait partie intégrante du présent Accord.

2. Les Parties contractantes se prêtent mutuellement, sur demande, toute l'assistance nécessaire pour prévenir la capture illicite d'aéronefs et les autres actes illicites portant atteinte à la sécurité desdits aéronefs, de leurs passagers et équipages, des aéroports et des installations de navigation aérienne, ainsi que toute autre menace contre la sécurité de l'aviation civile.

3. Les Parties contractantes se conforment aux dispositions de la Convention relative aux infractions et à certains autres actes survenant à bord des aéronefs, signée à Tokyo le 14 septembre 1963, de la Convention pour la répression de la capture illicite d'aéronefs, signée à La Haye le 16 décembre 1970 et de la Convention pour la répression d'actes illicites dirigés contre la sécurité de l'aviation civile, signée à Montréal le 23 septembre 1971 et de toute autre convention multilatérale sur la sécurité de l'aviation qui a force exécutoire pour les Parties contractantes.

4. Chaque Partie contractante exige que les exploitants d'aéronefs soient tenus d'observer les dispositions relatives à la sécurité de l'aviation visées au paragraphe 3 du présent article lorsque ces aéronefs entrent sur le territoire de l'autre Partie contractante, en repartent ou y séjournent. Chaque Partie contractante veille à ce que des mesures adéquates soient prises pour protéger l'aéronef et inspecter les passagers, l'équipage, les bagages à main, les bagages de soute, le fret et les provisions de bord avant et pendant l'embarquement ou le chargement. Chaque Partie contractante examine également avec bienveillance toute demande présentée par l'autre Partie contractante pour que des mesures spéciales de sécurité soient prises pour faire face à une menace particulière.

5. Lorsque se produit un incident, ou que plane la menace d'un incident de capture illicite d'un aéronef civil ou d'autres actes illicites à rencontre de la sécurité dudit aéronef, de ses passagers et de son équipage, des aéroports ou d'installations de navigation aérienne, les Parties contractantes se prêtent mutuellement assistance en facilitant les communications et en prenant d'autres mesures pour mettre fin rapidement et sans danger audit incident ou à ladite menace.

6. Chaque Partie prend les mesures, qu'elle juge pratiques, pour assurer la sécurité d'un aéronef faisant l'objet d'un acte de capture illicite ou d'autres actes illicites qui se trouve sur le sol de son territoire en le retenant au sol, à moins que le départ de l'aéronef ne soit nécessaire afin de protéger la vie des passagers. Lesdites mesures sont prises sur la base de consultations mutuelles.

7. Si une des Parties contractantes est confrontée à des problèmes liés aux dispositions de sécurité de l'aviation civile stipulées aux précédents chapitres du présent article,

ses autorités aéronautiques demandent des consultations immédiates avec les autorités aéronautiques de l'autre Partie contractante.

Article 15. Accords multilatéraux

Lorsqu'une convention ou un accord multilatéral sur le transport aérien accepté par les Parties contractantes entre en vigueur, le présent Accord est modifié pour se conformer aux dispositions de ladite convention ou dudit accord.

Article 16. Amendements

1. Si l'une ou l'autre Partie contractante juge souhaitable de modifier une disposition du présent Accord, y compris la Liste des routes annexée au présent Accord, elle demande des consultations conformément aux dispositions de l'article 12 du présent Accord. Ces consultations peuvent commencer par un échange de notes.

2. Si l'amendement concerne les dispositions du présent Accord et non pas la Liste des routes annexée au présent Accord, il est approuvé par chaque Partie contractante conformément à ses dispositions législatives et entre en vigueur à la date à laquelle les Parties contractantes ont échangé les instruments de ratification par la voie diplomatique.

3. Si l'amendement ne concerne que les dispositions de la Liste des routes annexée au présent Accord, il est décidé par les autorités aéronautiques des Parties contractantes et entre en vigueur à la date à laquelle lesdites autorités aéronautiques en ont ainsi convenu.

Article 17. Enregistrement auprès de l'Organisation de l'aviation civile internationale

Le présent Accord et tout amendement dont il est assorti seront enregistrés auprès de l'Organisation de l'aviation civile internationale.

Article 18. Dénonciation

Chacune des Parties contractantes peut, à tout moment, notifier à l'autre Partie contractante son intention de mettre fin au présent Accord. Cette notification est simultanément communiquée à l'Organisation de l'aviation civile internationale. Dans ce cas, le présent Accord expire douze (12) mois après la date de réception de la notification par l'autre Partie contractante, à moins que la notification de dénonciation ne soit retirée d'un commun accord avant l'expiration de ce délai. Faute d'accusé de réception de la part de l'autre Partie contractante, la notification sera réputée avoir été reçue par elle quatorze (14) jours après sa réception par l'Organisation de l'aviation civile internationale.

Article 19. Annexe

L'Annexe au présent Accord fait partie intégrante du présent Accord, et toute référence à l'Accord signifie également une référence à l'Annexe, à moins que les Parties contractantes n'en aient expressément convenu autrement.

Article 20. Activité commerciale

Chaque Partie contractante accorde à l'entreprise désignée de l'autre Partie contractante le droit de faire entrer et d'employer sur son territoire les personnels administratif, commercial et technique dont elle peut avoir besoin pour exercer ses activités de services aériens, sous réserve des lois et règlements de cette autre Partie contractante concernant l'admission, la résidence et l'emploi.

Article 21. Entrée en vigueur

Le présent Accord sera soumis à ratification conformément aux dispositions législatives en vigueur dans le pays de chacune des Parties contractantes, et entrera en vigueur à la date d'échange des instruments de ratification entre les Parties contractantes par la voie diplomatique.

Fait à Jeddah le Lundi 20 safar 1422 AH/14 mai 2001 en deux exemplaires signés en langue arabe, dont un exemplaire pour chacune des Parties contractantes.

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar:

ALI BIN ABDULLAH AL MAHMOUD
Ambassadeur de l'État du Qatar auprès du Royaume d'Arabie Saoudite

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie Saoudite:

ALI BIN ABDUL RAHMAN AL-KHALAF
Président de l'Aviation civile